

**المجموع اللائق على مشكل الوثائق.** تأليف عمر بن عبيد الله بن علي النفيسي. القرن 12هـ/ 18م. تحقيق عمر أفا، 2008، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. سلسلة نصوص ووثائق رقم: 4، 166 صفحة.

تؤكد الإشارات التي تناثرت في المصادر التاريخية الوسيطة أن استعمال الحرف العربي في التأليف باللغة الأمازيغية يعود إلى القرن الثالث الهجري، الموافق للقرن التاسع الميلادي. وقد شمل هذا التأليف مجالات شتى ندرت إلى ما هو ديني كتفسير القرآن والفقه والعبادات والسيرة النبوية والتصوف الخ، وإلى ما هو دنيوي كالطب والصيدلة والتاريخ والفلاحة واللغة الخ<sup>31</sup>.

إن نفض الغبار عن هذا التراث والحفاظ عليه يدعوان إلى الاستعجال بتحقيقه تحققاً علمياً يسمح بانتشاره وذيوعه والاستفادة من كنوزه. وفي هذا السياق، يأخذنا عمر أفا في رحلة إلى عالم التأليف التي اهتمت بالتجارة ونوازلها في القرن الثاني عشر الهجري، الموافق للقرن الثامن عشر الميلادي، ويحدر بنا في عباب "المجموع اللائق على مشكل الوثائق" لأصاحبه عمر بن عبيد الله بن علي النفيسي.

يقع الكتاب في مائة وست وستين صفحة تشمل النص المحقق ومقدمة وثلاثة ملاحق (ملحق المنظومة المعدلة وملحق المعجم العربي الأمازيغي وملحق المعجم الأمازيغي العربي)، وتسعة فهارس (فهارس الآيات القرآنية وفهارس الأحاديث النبوية وفهارس الأشعار وفهارس الأعلام البشرية، وفهارس المجموعات والقبائل وفهارس الأعلام الجغرافية والأماكن وفهارس الوثائق وفهارس مصادر التحقيق ومراجعته وفهارس المحتويات)، بالإضافة إلى خريطة تمثل المجال الذي تتناول فيه لغة النص المحقق.

تضم مقدمة الكتاب خمس عشرة صفحة، عالج فيها الباحث ثلاثة عناصر أساسية: إشكالية التأليف المعجمي في اللغة الأمازيغية، حيث ميز بين ما هو كائن سلفاً، وما ينبغي أن يكون حالياً، فنتبع، من جهة، تطور العمل المعجمي من القرن الثاني عشر الميلادي (معجم ابن تونارت) مروراً بالقرنين السابع عشر والثامن عشر (معجم الهاللي ومعجم السرى للسعادة بالحسنى وزيادة للماريني)، وانتهاءً بالقرن العشرين (معجم محمد شفيق)؛ وقدم المحقق، من جهة أخرى، تصوراً لما يجب القيام به لصناعة "معجم متكامل يخترق أغلب النصوص الأمازيغية القديمة والنصوص المكتوبة حديثاً" (ص12). بعد ذلك، وقف عند كتاب "المجموع اللائق على مشكل الوثائق" معرفاً به، ووضعا إياه في سياقه التاريخي، كما أعطى نبذة موجزة عن حياة صاحبه عمر بن عبيد الله بن علي النفيسي وثقافته. وأخيراً ختم المحقق مقدمته بعرض المنهجية التي نحاها في إخراج المخطوط وتحقيقه، فقدم النسخ التي اعتمدها في عمله والتي بلغ عددها خمسة (نماذج منها في الصفحات من 29 إلى 38)، كما عرض الخطوات التي سار عليها في ضبطه للنص وتدقيقه، ووقف عند الصعوبات التي تجشمتها في هذه العملية.

أما متن "المجموع اللائق على مشكل الوثائق" فقد أخرج ونُسّق إلى أن استوى كتابا يضم ست وأربعين صفحة، تفرعت مادته إلى سبعة أبواب تتناول فيها المؤلف ما هو مرتبط بالحياة اليومية للإنسان وما يدور في فلكها، فوضع "باب ذكر الأرض وما أشبهها"، و"باب ذكر الأشجار وما أشبهها"، و"باب ذكر الدار وما شابهها"، و"باب ذكر المواعين وما أشبهها"، و"باب ذكر الدواب وما أشبهها"، و"باب الرقيق والنساء والرجال"، و"باب ذكر صفات ابن آدم". وقد رُتبت هذه المادة في صورة منظومة مشروحة اقتفى فيها صاحبها أثر المنظومات التعليمية التي سادت في هذه الفترة مثل منظومة ابن عاشر في الفقه والألفية في النحو، وتوجه بها إلى العدول الذين ضعفت ملكتهم اللغوية الأمازيغية، فسوا الكثير من ألفاظها ومصطلحاتها، مانحاً إياهم وسيلة يستعينون بها في عملية التوثيق وكتابة الرسوم العدلية. وتنتهي اللغة التي اعتمدت في شرح المفردات العربية إلى فرع تاشلحت المتداولة في مثلث واد نفيس ودرعة وسوس (الخريطة ص25).

<sup>31</sup>انظر محمد حمام (2004)، المخطوط الأمازيغي: أهميته ومجالاته، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

المجموع اللائق على مشكل الوثائق. تأليف عمر بن عبيد الله بن علي النفيسي. القرن 12هـ/ 18م. تحقيق عمر أفا.

وتيسيرا للبحث، ذيل المحقق الكتاب بثلاثة ملاحق، ضم الأول المنظومة التي عدلها عروضا مستعينا بأحد الأدباء، ومستجيبا لدعوة الناظم إلى إصلاح ما فسد (البيت 106)، وخصص الملحقين الثاني والثالث لمسردين استخرجهما من مجموع المخطوط، أحدهما عربي أمازيغي، ويضم خمسمائة وسبعة وخمسين مدخلا، والآخر أمازيغي عربي ويشمل ثمانمائة وسبعة وستين مدخلا.

يتبين من عرض مواد الكتاب الجهد الكبير الذي بذله المحقق في إخراج النص، وتحقيقه، وتبويب مواده، والتقريب بينه وبين قارئ حديث ذي ثقافة مختلفة تبعتها قرون عن ثقافة القارئ الذي وُضعت له المنظومة. ومظاهر الجهد فيه كثيرة، أبرزها الفصل بين النظم والنثر بكثير من الدقة والضبط، وتقسيم الكلام إلى فقرات وجمل، والتعليق عليها بوضع الحواشي المليئة بالفوائد والتنبيهات التي تساعد على الفهم، وإنجاز خريطة المجال اللغوي لـ"المجموع اللائق"، وتذييل الكتاب بمسردين أولهما عربي أمازيغي وثانيهما أمازيغي عربي، وتدوين المفردات الأمازيغية بخط سميح جعلها مميزة داخل النص اعتمادا على القواعد المعمول بها في أعراف الكتابة العربية، واستخراج تسعة فهارس.

ولئن كانت قيمة الكتاب لا جدال حولها، فإن ذلك لا يمنع من إيداء بعض الملاحظات المرتبطة أساسا بالمسردين الملحقين وبالتدوين، ففيما يتعلق بالنقطة الأولى، يُسجل غياب تصور واضح للمدخل المعجمي، وهذا ما يفسر ورود هذا الأخير، في حالات كثيرة، بصيغة المثني (أندان، حاجبان، كليتان إلخ)، وبصيغة الجمع (أطفال، أظفار، دموع، يوضوان، نفرخان إلخ)، بل حتى جملة (ما برز من سقف، يسلسلت)؛ ويلاحظ من جهة أخرى، أن المسرد العربي الأمازيغي يضم مداخل شرحت بالعربية دون تقديم مقابل أمازيغي لها (جبن: لبن يابس، شيخ: ابن ستين سنة فما فوق، كهل: ابن أربعين سنة إلخ)، وهذا ما يتنافى مع الطابع الأزواجي الذي أراده المؤلف لمسرده. علاوة على ذلك، جاءت في نفس المعجم مداخل عربية عُرفت بـ"معلوم" أو "ظاهر" (زبيب: معلوم، شرب: ظاهر، ليم: معلوم إلخ). ولعل السبب يعود إلى اكتفاء المحقق في استخراج المعجمين بتقطيع مادة النص دون إعادة معالجتها، وهذا ما يظهر جليا في مداخل من قبيل مغللا: مكبلا، ورحب: موضع جلوسهم ومكان إقامة حفلاتهم، حيث احتفظ المدخل الأول بالعلامة الإعرابية التي ورد بها في المنظومة، وجاءت كلمة "جلوس" متصلة بضمير مجهول عائده.

أما الملاحظات المتعلقة بالتدوين، فيتجلى أهمها في الاستمرار في رسم الهزمة رغم خلو النسق الفونولوجي الأمازيغي منها، إذ يبدو أن اختيار الحرف العربي لكتابة الأمازيغية مازال يؤدي إلى عدم الفصل بين هذا الحرف كوسيلة للتدوين وبين النسق الفونولوجي للغة العربية الذي تعد فيه الهزمة فونيميا قائما بذاته. ويُسجل أيضا عدم اعتماد طريقة موحدة في تدوين التقسيم: حيث يُكتب المفخم تارة بحرف سميح (أزاليم: ص 102)، وتارة ثانية بوضع خط تحته (ئزري: ص 123)، وتارة ثالثة بإيراد ملاحظة بين قوسين (يزري(بزي مفخمة) ص: 102)، وتارة رابعة بدون أية علامة مميزة (أزرو: ص 123).

أخيرا، لا نملك إلا التأكيد على أهمية تحقيق "المجموع اللائق على مشكل الوثائق" في هذا السياق التاريخي الذي يتميز بانشغال الباحثين بتهيئة اللغة الأمازيغية وإدماجها الفعلي في المنظومة التربوية وفي الإعلام. إن عمر أفا الذي ولج مغامرة تحقيق التراث منذ سنوات طويلة، يقدم - بنفضه الغبار عن هذا الكتاب - خدمة جليلة للباحث الأمازيغي بصفة عامة، وللباحث المعجمي بصفة خاصة، وهاها إياه معينا جديدا ينهل منه لرصد المفردات الأمازيغية، ويعود إليه لتفسير بعض الظواهر اللسانية، وفهم التطورات التي شهدتها اللغة على مر العصور.

نورة الأزرق

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية